

التكليف 3
مقرر: دراسات نقدية 3 – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: علي القرني
الرقم الجامعي: 253002107



نقد و تحليل المنهجية

أثر التحول الرقمي في إدارة العقود "دراسة تحليلية مقارنة"

د. إياد إبراهيم كلوب

ملخص البحث:

يناقش هذا البحث فكرة التعاقد ولكن من منظور حديث وهو ارتباط هذه الفكرة في وقتنا الحالي بأداة جديدة وهي التحول الرقمي، الذي من المتوقع ان يؤثر على عملية التعاقد بشكل كبير وذلك من حيث سرعة إبرام وإجراء عملية التعاقد والتي سوف تكون محاطة بسياسات من الرقابة التي لا توفرها منظومة التعاقد التقليدية، وكذلك يهدف هذا البحث تسليط الضوء على المرحلة التي تسبق التعاقد وهي التي أصبحت في وقتنا الحالي مرحلة مهمة جدا نظرا لان المتعاقدين يتفاوضون على كل شيء يخص العقد لكي يمهّدوا لعملية إبرام العقد التي تخلو من المشاكل والتي من خلالها سوف يصل كل متعاقد الى الفائدة المرجوة من تعاقد، وكذلك فان تسليط الضوء على مرحلة ما قبل التعاقد يأتي للاطلاع على الرقابة المتقدمة التي يفرضها القضاء على هذه المرحلة حيث سوف يقرر القاضي ويعطي الحكم على المخالف بناء على احكام المسؤولية التقصيرية، وأيضا يناقش هذا البحث إدارة العقد وهي تتجسد في عملية تنفيذ العقد بحسن نية للوصول للعدالة العقدية او العدالة التوزيعية والتبادلية بين الطرفين، وكذلك تم تسليط الضوء على مرحلة مهمة وهي مرحلة فسخ العقد من جانب واحد في حال وجود متعاقد متلكئ في تنفيذ التزاماته حيث يسمح هذا النوع من الفسخ بإعطاء فرصة للمتعاقد المتأثر للبحث عن فرصة أخرى للتعاقد وذلك لتلبية احتياجاته وعلى المتضرر اللجوء للقضاء، وهذا بدوره يعزز مفهوم الامن القانوني التعاقد الذي يرتبه المشرع والمنظومة القانونية.

ويعتبر من اهم أسباب خوضنا في هذا الموضوع هو تأثير التحول الرقمي على عملية التعاقد ككل حيث ان التحول الرقمي سوف يؤثر على منظومة التعاقد بتسريعها ونجاحها و في ان يأخذ كل متعاقد الفائدة المرجوة من تعاقد، وكذلك للتحول الرقمي تأثير على المتعاقدين حيث سوف يخرط كل متعاقد في عملية التعاقد وهو على ثقة عالية جدا بالمنظومة التعاقدية ويكون لديه اطمئنان كبير اثناء اقامه عليها، ويعتبر استخدام تقنيات جديدة في منظومة التعاقد وادخالها للحقل التعاقد وهو التحول الرقمي

تفاصيل الورقة البحثية:



• العنوان: أثر التحول الرقمي في إدارة العقود "دراسة تحليلية مقارنة".

- الباحث: د. إياد إبراهيم كلوب.
- جهة النشر: المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية).

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة

أعلن الباحث صراحة في الجزء التمهيدي من دراسته عن تبنيه لـ "المنهج التحليلي والمقارن" للنصوص القانونية المنظمة للعملية التعاقدية. ويتضح تمظهر هذا المنهج إجرائياً في الآتي:

المنهج التحليلي الفقهي النصي: يظهر من خلال قيام الباحث بتفكيك وتحليل نصوص ومواد القانون المدني الفرنسي الجديد بعد تعديل عام 2016م (مثل المواد 1104 و 1170 و 1224) ومقاطعتها مع المبادئ الكلاسيكية للقانون المدني المصري والفلسطيني.

المنهج المقارن القضائي: لم يقتصر الباحث على المقارنة التشريعية الساكنة، بل تتبع الاجتهاد القضائي المقارن عبر استعراض وتشرح أحكام محكمة النقض الفرنسية وأحكام محكمة النقض المصرية لتأصيل النظريات المستحدثة.

ملءمة المنهج لطبيعة الإشكالية البحثية

تمثلت الإشكالية المركزية للدراسة في رصد أثر أداة تقنية مستحدثة (التحول الرقمي) على منظومة التعاقد التقليدية، ومدى قدرة القواعد العامة في القانون المدني على استيعاب الرقابة والأتمتة الرقمية في مراحل العقد الثلاث (التفاوض، التنفيذ، الفسخ المنفرد).

أوجه الملاءمة: يُعد المنهج التحليلي المقارن مناسباً جداً من حيث المبدأ لمعالجة هذه الإشكالية؛ لأن استيعاب النوازل التقنية (كالرقمنة والذكاء الاصطناعي) يتطلب فحصاً تحليلياً لمدى مرونة النصوص القانونية الحالية، ومقارنتها بنظم قانونية رائدة (كالنظام الفرنسي) لمعرفة ما إذا كنا بحاجة إلى حلول تفسيرية قضائية أم إلى تدخل تشريعي وتقنين جديد للالتزامات في الوطن العربي.

حدود المنهج التحليلي المقارن في هذه الدراسة

رغم التزام الباحث بالمنهج، إلا أن التطبيق جاء محاطاً بحدود واضحة أثرت على المعالجة الإجرائية:

- إشكالية التعميم التشريعي (Vague Generalization): استخدم الباحث مصطلح "المشرع العربي" ككتلة تشريعية واحدة متجانسة عند صياغة أهدافه وتوصياته، وهو تعميم يعيب المنهجية القانونية؛ نظراً للتفاوت الضخم بين المنظومات المدنية العربية في مدى تبنيها للتحول الرقمي (مثل القوانين الرقمية المتقدمة في دول الخليج لعام 2026م مقارنة بالتشريعات التقليدية).
- الانكفاء على التحليل الكيفي النظري: ظل المنهج محصوراً في الإطار الفقهي والمكتبي التقليدي، حيث افتقرت الدراسة إلى أدوات تحليل ميدانية أو إحصائية (كمية) تقيس جودة انخفاض النزاعات العقدية أو كفاءة برمجيات التوثيق الإلكتروني في بيئة العمل الحقيقية.

الاتساق الإستيمولوجي بين المنهج والإطار النظري

حققت الدراسة اتساقاً معرفياً (إبستمولوجياً) داخلياً متيناً بين المنهج التحليلي وبين شبكة المفاهيم النظرية المستهدفة:

مفهوم "اقتصاد العقد" والفائدة المرجوة: نجح الباحث في توظيف أدواته التحليلية لربط المنهج بالإطار المفاهيمي الحديث للعقد، متتبِعاً النقلة النوعية من مفهوم العقد كـ "تطابق إرادات مجردة" إلى العقد كـ "منفعة ومصلحة اقتصادية محوكة"، مستنداً إلى قضايا محكمة النقض الفرنسية الشهيرة (مثل قضية كرونوبوست وقضية نادي الفيديو 1995م).

مفهوم "الأمن القانوني التعاقدي": جاء التحليل متسقاً مع هذا الإطار الإبستمولوجي عبر إثبات أن أتمتة العقود والرقابة الرقمية الصارمة تؤدي حتماً إلى ترسيخ الثقة والاستقرار في المعاملات المالية والتجارية.

تحليل قوة الاستدلال ومنهج الترجيح النقدي

مواطن القوة الاستدلالية: برزت قوة الاستدلال الفقهي لدى الباحث عند معالجته لنظرية "الفسخ المنفرد للعقد من جانب واحد كجزء للمتعاقد الممتلك وميزة للمتعاقد المثار". فقد بنى استدلالاً منطقياً يبرر تراجع سلطة المحكمة المسبقة في الفسخ لصالح "الفاعلية الاقتصادية والتبادلية"، مستدلاً بشروط الفقه المصري الأربعة لإقرار هذا الفسخ تحت الرقابة القضائية المتأخرة.

مواطن الضعف (الاستدلال التقني المثالي): استدل الباحث بأن دمج التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي سيعزل التفكير البشري وبالتالي "يحد تلقائياً من الشروط والبنود التعسفية". وهذا استدلال مشوب بـ "المثالية المنهجية"؛ لأنه أغفل واقع أن البرمجيات والخوارزميات يتم تصميمها وصياغتها مسبقاً بواسطة الطرف الأقوى اقتصادياً (الشركات الاحتكارية للتقنية)، مما قد يؤدي إلى إنتاج "تعسف رقمي خوارزمي مبرمج" لا يمكن للمستهلك تعديله.

غياب البعد التطبيقي والمقارنة المنهجية الجدلية

غياب دراسات الحالة الحديثة: يعاب على منهجية الدراسة اعتمادها على قضايا وتطبيقات تعود إلى تسعينيات القرن الماضي (قضية نادي الفيديو 1995م) لتبرير أثر أداة معاصرة كالتحول الرقمي لعام 2026م. لم تتناول الدراسة عقوداً رقمية ولدت ذكية (Smart Contracts) كدراسات حالة، ولم تحلل أحكام تحكيم إلكتروني واقعية.

وصفية المقارنة: افتقد المنهج المقارن لآليات المقابلة الجدلية الممنهجة (Parameters)؛ فلم يتم بناء جداول معيارية توضح أوجه الاختلاف والتشابه الإجرائي بين القوانين المقارنة، بل جاءت المقارنة مدمجة في السياق الوصفي للنصوص.

البدائل المنهجية الممكنة لتعزيز الدراسة

لرفع كفاءة الدراسة ونقلها من مستوى العرض الفقهي العام إلى مستوى البحث الدكتورى المنتج للمعرفة، كان يمكن توظيف البدائل التالية:

- **التصميم التكاملي المختلط (Mixed-Methods Design):** الجمع بين التحليل النصي القانوني (كيفي)، والتحليل المسحي الميداني (كمي) من خلال استبانة تقيس معدلات رضا المتعاملين وثقتهم بالمنظومة العقدية الرقمية.
- **منهج التحليل الاقتصادي للقانون (Economic Analysis of Law):** استخدام معايير الكفاءة الاقتصادية لمعرفة مدى مساهمة الرقمنة في خفض "تكلفة المعاملات" (Transaction Costs)، والحد من إشكالية "المعلومات غير المتماثلة" بين المتعاقد الممتن والمتعاقد قليل الخبرة.

الحكم الأكاديمي النهائي على المنهجية

خلاصة التقييم النقدي: تُعد دراسة الدكتور إياد كلوب (2026م) عملاً تأصيلياً متميزاً نجح في تكييف نظرية الالتزامات الكلاسيكية مع المفاهيم الاقتصادية والقضائية الحديثة. إلا أن منهجية البحث ظلت أسيرة الطرح النظري المكتبي الساكن، ولم تستطع التغلغل في التفاصيل التقنية والإجرائية لأدوات التحول الرقمي في الواقع العملي، مما جعل توصياتها وصياغتها للمواد المقترحة تميل إلى العمومية والجموح المثالي التقني.

المراجع والتوثيق الأكاديمي

- كلوب، إ.إ. (2026). أثر التحول الرقمي في إدارة العقود "دراسة تحليلية مقارنة". *المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)*، مجلة علمية محكمة، ص ص. 199-228.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

